

03

اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي للمملكة

نماءً وتطوراً واعداً

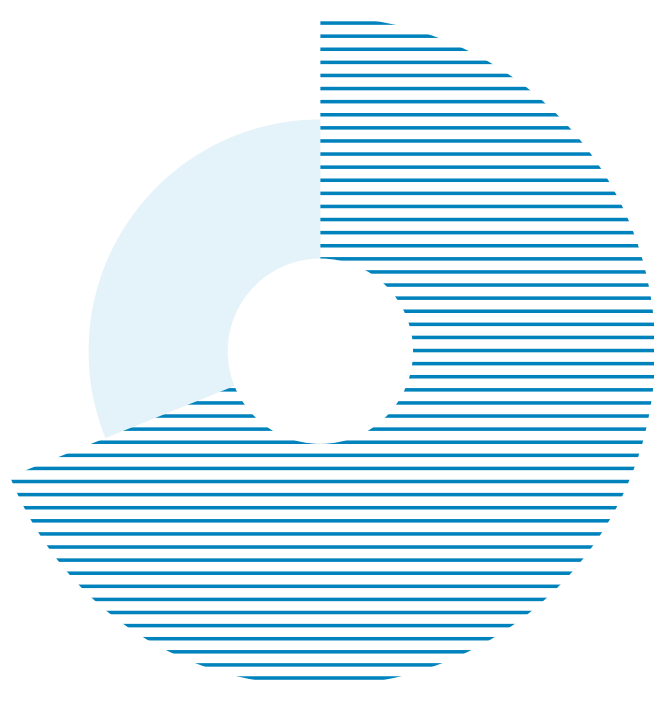




الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام 2021م

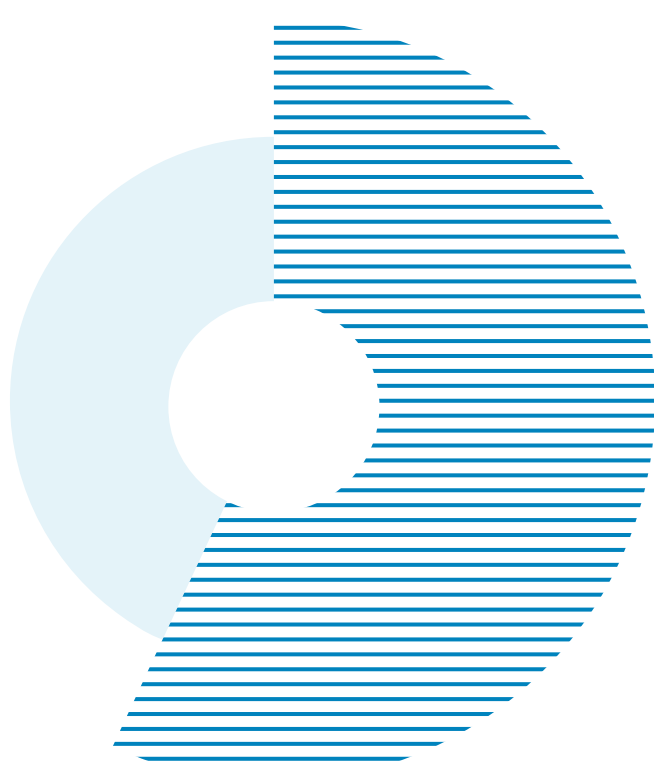
لا يزال الاقتصاد العالمي متأثراً جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، إلا أن عام 2021م قد شهد في الآونة الأخيرة بداية مرحلة تعافي الاقتصادات نوعاً ما، وذلك بفضل الإجراءات التي فرضتها الدول للخروج من هذه الأزمة، ومن أهمها تخفيف الإجراءات الاحترازية والقيود المفروضة على بعض الأنشطة الاقتصادية وإتاحة اللقاحات وغيرها، والتي انعكست بشكل إيجابي على معدلات النمو في اقتصادات العالم. حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.9% في عام 2021م.

// شهد الاقتصاد المحلي تعافياً على مستوى القطاعات الاقتصادية المتنوعة



%69

نسبة ارتفاع متوسط أسعار سلة أوبك في عام 2021م مقارنةً بالعام السابق



%57

نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021م

وعلى ضوء الانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي، فقد شهد الاقتصاد المحلي تعافيًا على مستوى القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وذلك بفضل الاستجابة السريعة للمملكة من أجل احتواء فيروس كورونا المستجد منذ بداية الأزمة، وذلك بإدارة تداعيات الأزمة الصحية، بالإضافة إلى فرض العديد من الإجراءات والإصلاحات المتخذة من قبل المؤسسات الحكومية للتخفيف من الآثار المتوقعة للجائحة، وضمان عودة الاقتصاد المحلي لوتيرة النمو الاقتصادي الإيجابية وتحفيزه، والذي سيلقي بظلاله على تعافي أداء الأنشطة الاقتصادية بما فيها أنشطة القطاع الخاص. ووفقًا لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 3.2% مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى 2.614 ترليون ريال بالأسعار الثابتة. ويعود السبب في ذلك إلى تعافي الاقتصاد المحلي وعودة النشاط الاقتصادي لمستوياته الإيجابية.

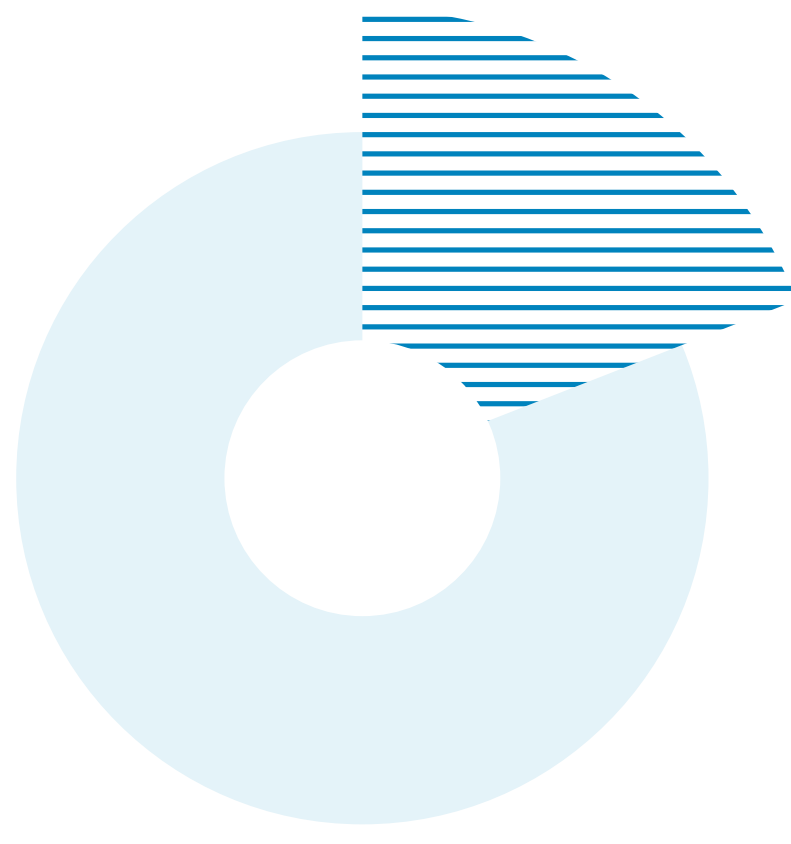
وقد ارتفع متوسط أسعار سلة أوبك في عام 2021م بحوالي 69% مقارنةً بالعام السابق؛ حيث شهد القطاع النفطي نموًا بسيطاً بنسبة 0.2% مقارنةً بعام 2020م، وشهد القطاع غير النفطي ارتفاعاً وصل إلى 5% بالأسعار الثابتة، في حين أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021م قد زادت قليلاً لتصل إلى حوالي 57%.

ويعود ارتفاع القطاع غير النفطي إلى نمو العديد من الأنشطة الاقتصادية الرئيسة كُنشاط الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 12%، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والذي يتوقع أن ينمو بنسبة 9%، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة 6%، والنشاطات التعدينية والتجيرية الأخرى بنسبة 6%، ونشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة 2%.

فيما شهد عام 2021م انخفاضاً بسيطاً في مستويات التضخم مقارنةً بعام 2020م، حيث تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى بلوغ المتوسط السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2021م حوالي 3.1%. يُعزى ذلك نوعاً ما إلى تلاشي أثر زيادة ضريبة القيمة المضافة والتي تم تطبيقها في منتصف عام 2020م.

ارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 36% مقارنةً بالعام السابق

بالنسبة للحساب الجاري لميزان المدفوعات ووفقًا للتقديرات الأولية للبنك المركزي السعودي، فمن المتوقع أن يسجل فائضاً يصل إلى 166 مليار ريال حتى نهاية عام 2021م، مقارنةً بعجز قيمته 85 مليار لنفس الفترة من العام الماضي. حيث حقق الميزان التجاري في نهاية 2021م فائضاً بلغ 462 مليار ريال. في حين أن الميزان التجاري في حال استثناء الصادرات النفطية قد سجل انخفاضاً في العجز في نهاية 2021م بنسبة 6%، ليصل إلى 295.6 مليار ريال بعد أن كانت قيمته في 2020م حوالي 313 مليار ريال. حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية في عام 2021م نحو 1,035 مليار ريال نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية بنسبة 69% لتصل إلى 758 مليار ريال، وارتفاع قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 36% مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى 277.5 مليار ريال تقريباً. بالإضافة إلى ذلك، زادت قيمة الواردات السلعية في عام 2021م بنسبة 11% -مقارنةً بعام 2020م- لتصل إلى 573 مليار ريال تقريباً.



ارتفعت إيرادات المملكة
خلال عام 2021 بنسبة
19%

وقد سجلت الأرقام الفعلية لميزانية الدولة لعام 2021م نتائج إيجابية بفضل الإصلاحات الاقتصادية والمالية المقدمّة من قِبَل القطاعات الحكومية، واستجابة الأنشطة الاقتصادية الإيجابية أثناء مواجهة الجائحة، بالإضافة إلى التحسن في أسعار النفط خلال العام؛ حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 19% لتصل إلى 930 مليار ريال مقارنة بالعام السابق، في حين انخفض حجم المصروفات إلى 1,015 مليار ريال بنسبة 5.6% عن العام السابق. وسجلت ميزانية الدولة عجزاً يُقدر بحوالي 85 مليار ريال، ووصل مستوى الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى يصل إلى حوالي 29.2%. وجاءت هذه النتائج بناءً على ما قامت به المملكة من جهود تمثلت في تنفيذ إجراءات داعمة للقطاعات المالية والاقتصادية لتعزيز ضمان الاستدامة المالية، والاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص، وتحقيق كفاءة الإنفاق، واحتواء المخاطر الاقتصادية المتوقعة في ظل تبعات تأثير جائحة كورونا، والسعي نحو الخروج من هذه الأزمة. وعلى صعيد التطورات المالية والنقدية في ضوء ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالم من تطورات، استمرت السياسات المالية والنقدية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر مستوى ملائم من السيولة لتلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) في نهاية عام 2021م نموّاً سنوياً بنسبة 7.4% ليصل إلى 2,308 مليار ريال مقارنة بالعام السابق. وبالنظر إلى مكونات عرض النقود (ن3) في عام 2021م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بشكل سنوي بنسبة 5% مقارنة بالعام السابق. كما يُلاحظ ارتفاع عرض النقود (ن2) بشكل سنوي بنسبة 4.9% بالمقارنة بالعام السابق.

// ارتفاع إجمالي الائتمان لعام 2021م من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص بنسبه 16% مقارنة بالعام الماضي

أما فيما يخص القطاع المصرفي، فقد ارتفع رأس مال المصارف التجارية واحتياطياتها في نهاية عام 2021م بنسبة 11% لتبلغ 419.5 مليار ريال تقريباً. كما ارتفع إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال السنة بنسبة 14.5% لتبلغ 2,609 مليار ريال، وارتفع كذلك حجم الودائع المصرفية على المستوى السنوي وحقق نموّاً بنسبة 8.3% مقارنة بمستواها في العام الماضي. وفيما يخص دور المصارف التجارية في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد بلغ إجمالي الائتمان من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال عام 2021م مبلغ 2,059 مليار ريال تقريباً، وذلك بارتفاع نسبته 16% مقارنة بما كان عليه في العام الماضي. وبالنظر لتفاصيل الائتمان حسب الأنشطة الفرعية، نجد أن حجم التمويل المصرفي قد زاد لمعظم الأنشطة الاقتصادية، وكان أكبرها نموّاً في قطاع التمويل بنسبة 24%، يليه قطاع التجارة بنسبة 16%، ثم قطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 12%، بالإضافة إلى قطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 3%. في المقابل، شهد حجم التمويل الممنوح لبعض القطاعات تراجعاً كقطاع الزراعة وصيد الأسماك وقطاع التعدين والمناجم بنسبة 15% لكل منهما، وقطاع النقل والاتصالات بنسبة 5%.

ومن ناحية أخرى، فقد شهد المؤشر العام للسوق المالية السعودية ارتفاعاً بنهاية عام 2021م بنسبة 30%، ليسجل 11,281 نقطة بالمقارنة مع 8,689 نقطة في نهاية عام 2020م، مسجلاً أعلى مكاسب سنوية منذ 14 عامًا. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2021م حوالي 2,236 مليار ريال مقابل 2,088 مليار ريال في عام 2020م؛ أي بارتفاع بلغت نسبته 7%، وبلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة حوالي 10 مليارات ريال؛ أي بزيادة حوالي 10% مقارنة بالعام الماضي. وشهدت السوق المالية السعودية خلال عام التقرير زيادة في فرص التمويل والنمو للشركات وزيادة القنوات الاستثمارية، كما تم إدراج تسع شركات جديدة في السوق من قطاعات المرافق العامة، النقل، إنتاج الأغذية، التطبيقات وخدمات التقنية، الإعلام والترفيه، الاستثمار والتمويل، وتجزئة الأغذية. في حين انتقلت شركة واحدة من السوق الموازية (نمو) إلى السوق الرئيسية، ليصل إجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى 210 شركات بنهاية العام. وبلغت القيمة السوقية للشركات التي طُرحت وأدرجت في السوق حوالي 117 مليار ريال.



الوطني للتصديق الرقمي وإلغاء برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، وإحلال هيئة الحكومة الرقمية محلها، والموافقة على تنظيم الهيئة، وإنشاء هيئة تطوير بنبع وأملج والوجه وضباء، وتحويل المركز الوطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها إلى هيئة الصحة العامة.

كما تمت الموافقة على عدد من الأنظمة المتخصصة؛ كالموافقة على بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والموافقة على نظام التخصيص، والموافقة على نظام صندوق التنمية الثقافي، والموافقة على نظام إدارة النفايات، والموافقة على السياسة الوطنية لإدارة النفايات المشعة في المملكة، والموافقة على تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والموافقة على قواعد المنشأ الوطنية. كما تمت الموافقة على تحويل مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث إلى مؤسسة مستقلة غير هادفة للربح. بالإضافة إلى إطلاق برنامج تنمية القدرات البشرية، والذي يعد أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030. كما تم خلال عام 2021م الإعلان عن العديد من المشاريع التنموية من بينها برنامج شريك، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، ومشروع ذا لاين وكورال بلوم، وشركة السودة للتطوير، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل، واستراتيجية تطوير منطقة عسير، ومشروع إعادة إحياء جدة التاريخية، ومشروع (The Rig)، والإعلان عن مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

وفي إطار تعزيز دور السوق المالية في الاقتصاد السعودي، فقد شهد عام 2021م انضمام السوق المالية السعودية لمؤشري فوتسي راسل (FTSE Russell) للأسواق الناشئة للسندات الحكومية ومؤشر آي بوكس (iBoxx) للسندات الحكومية. بالإضافة إلى كشف هيئة السوق المالية عن الخطة الاستراتيجية لأعوام 2021-2023م، والتي تهدف بجانب برنامج تطوير القطاع المالي إلى تطوير سوق مالية متقدمة من خلال تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في جذب رؤوس الأموال، وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، وتعزيز دور الصناديق في تمويل الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى نمو إدارة الأصول والاستثمار المؤسسي، ورفع جاذبية السوق، وتنوع المنتجات الاستثمارية وتحسين آليات التداول.

وفي مجال الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، والتي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد، شهد عام 2021م العديد من الإصلاحات يأتي أبرزها: ضم وزارة الإسكان إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية، وتعديل اسمها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، وتعديل اسم وزارة النقل لتكون وزارة النقل والخدمات اللوجستية، ودمج الهيئة العامة للزكاة والدخل والهيئة العامة للجمارك في هيئة واحدة باسم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ودمج المؤسسة العامة للتقاعد في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وضم البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات والتشغيل والصيانة في الجهات العامة إلى مركز تحقيق كفاءة الإنفاق وتحويل المركز إلى هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، وإلغاء المركز

// تتمتع المملكة بتصنيف ائتماني متميز على المستوى العالمي بالرغم من الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم

وقد حظي الاقتصاد السعودي بتقدير وإشادة العديد من الجهات الاقتصادية العالمية؛ حيث أشاد صندوق النقد الدولي بتمكّن المملكة من إدارة أزمة تفشي جائحة كورونا بشكل مميز، وذلك بفضل الجهود الحكومية التي جاءت متوافقة مع توجهات "رؤية المملكة 2030"، والإجراءات الاحترازية التي اتخذت منذ وقت مبكر للحد من تداعيات الأزمة، بالإضافة إلى دعم الاقتصاد المحلي بالحزم التحفيزية، والتي ساعدت في تخفيف تأثير الجائحة على القطاعات الاقتصادية. وفي ذات السياق، فقد أشاد صندوق النقد الدولي بالإصلاحات الاقتصادية والصحية والاجتماعية التي حققت نتائج إيجابية، متوقعًا أن يستمر الاقتصاد المحلي بالتعافي من آثار الجائحة، ويحقق النمو مع تباطؤ في التضخم، ويخفض من معدلات البطالة، مشيرًا إلى التحسن المستمر في مجالات المالية العامة والسياسات النقدية والقطاع المالي، وإدارة الإنفاق الحكومي، ومشاركة المرأة السعودية في سوق العمل.

وما زالت المملكة تتمتع بتصنيف ائتماني متميز على المستوى العالمي بالرغم من الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم؛ حيث صنفت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني المملكة في شهر سبتمبر من عام 2021م عند مستوى (-A) مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ نظرًا لتعزيز صافي أصول المملكة، متوقعة زيادة وتيرة تعافي النمو خلال الأعوام الأربع القادمة، مدعومًا بسبب ارتفاع أسعار النفط والبدء في مرحلة التعافي من آثار الجائحة. بينما صنفت وكالة فيتش الائتمان السيادي المملكة في شهر يوليو 2021م عند مستوى (A) مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى إيجابية مشيرة إلى استمرار التزام المملكة بانضباط الأوضاع المالية العامة، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية، بالإضافة إلى التحسن العام في أسعار النفط، مما أدى إلى خفض العجز المالي. كما صنفت وكالة موديز المملكة عند مستوى A1 في شهر نوفمبر 2021م مع نظرة مستقبلية إيجابية، متوقعة عودة الاقتصاد المحلي للنمو واستمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية جراء تحسن أداء المالية العامة، وتقلص نسبة العجز في المالية العامة ومستوى حجم الدين على المدى المتوسط.

// تسعى المملكة قدمًا نحو المحافظة على قوة ومتانة الاقتصاد المحلي

ختامًا، لا يزال العالم أجمع يعاني من تأثير تداعيات الجائحة على العديد من الأصعدة، لا سيما القطاعات الاقتصادية، والتي تأثرت تأثرًا واضحًا من خلال فرض العديد من الإجراءات والتي شكلت تحديًا لعجلة التنمية. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن المملكة استطاعت تخطي العديد من التحديات التي قد تؤثر على أداء الاقتصاد المحلي. وذلك بفضل استجابة الحكومة بشكل متسارع وحازم وتصديها للمعوقات الاقتصادية؛ وذلك عن طريق تطبيق عدد من المبادرات والمشاريع التي جعلت الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة تأثير الجائحة. ومن المتوقع -بإذن الله- أن يواصل الاقتصاد السعودي السعي في طريق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية؛ بهدف تعزيز قوة الاقتصاد المحلي في كافة القطاعات، وما تم إنجازه خلال عام 2021م في ظل ظروف جائحة كورونا، يؤكد على استمرار المملكة في السعي قدمًا نحو المحافظة على قوة ومتانة اقتصاد المملكة وضمان استمرار النمو والاستدامة لكافة القطاعات الاقتصادية.